الاقتصاد والأعمال

سعر برميل النفط الكويتي يرتفع إلى 74.88 دولار

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي دولارا واحدا في تداولات اول أمس الاثنين ليبلغ 88ر74 دولار أمريكي مقابل 88ر73 دولار أمريكي للبرميل في تداولات السبت الماضي وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية. وكان برميل برنت كسب 54 سنتا في سوق المبادلات في لندن الجمعة وأغلق على 37ر77 دولارا.أما برميل النفط الخفيف فقد خسر 21 سنتا وأغلق على 54ر67 دولارا في نيويورك.

قبل استقطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة

«المركزي»: الموازنة العامة تسجل 4608.4 مليون ديناراً عجزاً فعلياً

أصدر بنك الكويت المركزي تقريره الاقتصادي للعام 2017، حيث أوضح محافظ«المركزي» الدكتور محمد يوسف الهاشل، أنَّ هذا التقرير هو الإصدار 46 من سلسلة يُعدُّها ويُصدرها، لافتاً إلى أن التقرير يتضمن أحدث البيانات والإحصاءات المتاحة المتعلقة بمختلف جوانب الأداء الاقتصادي لدولة الكويت خلال العام المذكور ضمن 6 أجزاء، بحيث يتناول كل منها موضوعاً رئيسياً بالقدر المناسب من الشمول.

وبَيَّن الهاشل أن التقرير الاقتصادي تناول في جزئه الأول، الاتجاهات الرئيسية لأداء الاقتصاد الكويتي خلال 2017، وذلك من واقع البيانات والإحصاءات المتاحة عن كلٍّ من الحسابات القومية، والأسعار المحلية، والسكان والقوى العاملة.

ولفت إلى أن الإحصاءات المتوافرة تشير إلى نمو القيمة المضافة بالأسعار الثابتة من مجموع القطاعات غير النفطية خلال 2017 بنحو 704.8 مليون دينار، وبمعدل 3.3 في المئة، لتصل إلى نحو 22295 مليون دينار، مقابل نحو 21590.2 مليون خلال 2016.

وأشار إلى تراجع القيمة المضافة بالأسعار الثابتة في مجموع القطاعات النفطية بنحو 1942.6 مليون دينار، وبمعدل 8.1 في المئة، لتصل إلى نحو 22097.9 مليون دينار خلال 2017، مقابل نحو 24040.5 مليون للعام السابق.

وأفاد بأنه وفي محصلة تلك التطورات، انخفضت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لتصل إلى نحو 39769.3 مليون دينار خلال عام 2017، مقابل نحو 40942.9 مليون للعام السابق، ما يُمثل تراجع قيمته 1173.6 مليون، ومعدله 2.9 في المئة.

وذكر الهاشل أن معدل التضخم في الكويت مُقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك وسجل تباطؤاً خلال 2017، ليبلغ نحو 1.5 في المئة، مقابل نحو 3.5 في المئة خلال العام السابق.

وعلى صعيد تطورات أعداد السكان والقوى العاملة، أفاد بأن الإحصاءات المتوافرة تشير إلى أن معدل نمو إجمالي عدد السكان قد بلغ نحو 2 في المئة بنهاية 2017، مقارنةً بنمو معدله 4.1 في المئة لعام 2016، ليصل بذلك إجمالي عدد السكان إلى نحو 4.5 مليون نسمة مقابل نحو 4.4 مليون بنهاية عام 2016.

ومن جهة أخرى، لفت الهاشل إلى أن إجمالي القوّى العاملة شهد انخفاضاً طفيفاً بنحو 0.02 في المئة في عام 2017، مقارنةً بنمو معدله نحو 5.1 في المئة خلال 2016، ليصل ذلك الإجمالي إلى نحو 2.705 مليون مقارنةً بنحو 2.706 مليون بنهاية العام السابق، عازياً ذلك إلى انخفاض معدل نمو أعداد القوى العاملة الكويتية بنحو 9.2 في

محمد الهاشل

المئة، وتباطؤ معدل نمو أعداد القوى العاملة غير الكويتية بنحو 1.8 في المئة لعام 2017.

وأشار الهاشل إلى أن الجزء الثاني من التقرير استعرض التطورات النقدية والمصرفية الرئيسية، ونشاط «المركزي» في مجالي السياسة النقدية والرقابة المصرفية.

ولفت إلى أن البيانات تشير إلى استمرار محافظة سعر صرف الدينار الكويتي على استقراره النسبي مقابل العملات الرئيسية خلال 2017، وذلك في إطار نظام سعر الصرف القائم على ربط سعر صرف الدينار بسلة خاصة موزونة من عملات أهم الشركاء التجاريين والماليين للكويت.

وأضاف أن تلك البيانات تشير إلى أن تحركات سعر صرف الدولار مقابل الدينار قد انحصرت ضمن هوامش ضيقة نسبياً خلال 2017 مقارنةً بمعدلات تغير سعر صرف الدولار، مقابل العملات الرئيسية الأخرى.

من جانب آخر، أكد الهاشل أن وتيرة النمو تسارُعت في كل من عرض النقد بمفهومه الواسع (ن2) ليبلغ معدله نحو 3.8 في المئة، وأرصدة ودائع القطاع الخاص المُقيم لدى البنوك المحلية ليبلغ معدله نحو 0.9 في المئة بنهاية 2017، مقارنةً بنهاية العام السابق.

وذكر أن تطورات أرصدة التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك المحلية لمختلف القطاعات الاقتصادية تشير إلى تباطؤ معدل نمو تلك الأرصدة، ليبلغ نحو 3.2 في المئة بنهاية 2017.

وبيّن الهاشل أنه وفي ظل استمرار الزيادة في مستويات أسعار الفائدة على العملات العالمية الرئيسية خلال السنة الميلادية 2017، فقد أجرى «المركزي» زيادة واحدة في سعر الخصم لديه بمقدار 0.25 نقطة مئوية في شهر مارس 2017، ليصل إلى 2.75 في المئة.

وعلى صعيد التطورات في مجال الإشراف والرقابة المصرفية، أوضح أنه استمرت خلال العام المذكور جهود «المركزي» في مجال الإشراف والرقابة على وحدات القطاع المصرفي والمالي المحلي الرامية إلى تعزيز متانة وحدات ذلك القطاع وترسيخ أجواء الاستقرار المالي، وذلك من خلال تكثيف الجهود الإشرافية والرقابة على وحدات القطاع المالي المحلي على النحو الذي يرفع قدرة القطاع على القيام بدوره في الاقتصاد الوطني.

ونوه الهاشل إلى أن التقرير الاقتصادي يتناول في الجزء الثالث تطور المؤشرات المالية للجهاز المصرفي والمالي في ضوء ما تُبرزه البيانات المالية المجمّعة لمختلف مجموعات الوحدات المصرفية والمالية من بنوك محلية، وشركات استثمار وشركات صرافة، وذلك للوقوف على بعض جوانب النمو والأداء واتجاهات تلك المؤشرات، وتأثيراتها على الأوضاع المالية لمجموعات تلك الوحدات.

وفي هذا السياق، لفت الهاشل إلى أن إجمالي الميزانية المجمعة للبنوك المحلية حقق نمواً بلغ معدله نحو 5 في المئة بنهاية عام 2017، مقارنة بمستواه المسجل في نهاية العام السابق، وكذلك ارتفع إجمالي الميزانية المجمعة لشركات الصرافة المحلية المسجلة لدى «المركزي» والخاضعة لرقابته بمعدل 12.1 في المئة.

وأضاف أن إجمالي الميزانية المجمّعة لشركات الاستثمار المحلية المسجلة لدى «المركزي» تراجع بمعدل 10.6 في المئة بنهاية العام المذكور عن مستواه المسجل بنهاية العام السابق.

انفوغرافيك

مقر المركزي

وأشار الهاشل إلى أن الجزء الرابع من التقرير الاقتصادي يتناول تطورات أوضاع المالية العامة، حيث سجلت الموازنة العامة خلال السنة المالية 16 / 2017 عجزاً فعلياً بلغت قيمته نحو 4608.4 مليون دينار مقابل عجز فعلي بلغت قيمته نحو 4612 مليون دينار للسنة المالية السابقة، وذلك قبل استقطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة.

وذكر أن الجزء الخامس من التقرير يستعرض تطورات أوضاع العلاقات التجارية والمالية لدولة الكويت مع الاقتصادات الأخرى، وذلك كما تعكسها إحصاءات التجارة الخارجية، وميزان مدفوعات الكويت خلال 2017.

وأوضح الهاشل أن الفائض المحقق في الميزان السلعي شهد ارتفاعاً بما قيمته 1871.0 مليون دينار ونسبته 31.7 في المئة، عازياً ذلك في الأساس إلى ارتفاع قيمة الصادرات النفطية على إثر الارتفاع الملحوظ في أسعار النفط في الأسواق العالمية.

انخفاض عرض النقد خلال يوليو

أظهرت أرقام صادرة عن بنك الكويت المركزي، انخفاض عرض النقد بمفهومه الواسع «ن2» بمقدار 1 في المئة يوليو الماضي مقارنة مع يونيو الماضي مسجلاً نحو 38.03 مليار دينار (125 مليار دولار).

وقالت إدارة البحوث الاقتصادية التابعة للبنك، إن ودائع القطاع الخاص لدى البنوك المحلية بالدينار انخفضت في يوليو الماضي 0.3 في المئة لتبلغ 33.6 مليار دينار (نحو 110 مليارات دولار).

وأضافت أن الودائع بالعملات الأجنبية انخفضت في يوليو الماضي 4.3 في المئة لتسجل 2.66 مليار دينار (نحو 8.7 مليار دولار) ليبلغ إجمالي ودائع القطاع الخاص نحو 36.3 مليار دينار (119.6 مليار دولار).

وبينت أن إجمالي أرصدة مطالب البنوك المحلية على البنك المركزي بالدينار، المتمثل بسندات «المركزي» في يوليو الماضي استقرت مقارنة بيونيو السابق، كما أن إجمالي موجودات البنوك المحلية انخفضت بنسبة 0.2 في المئة لتسجل 64.4 مليار دينار (212 مليار دولار).

وأوضحت أن صافي الموجودات الأجنبية لدى البنوك المحلية ارتفع بنسبة 6 في المئة بيوليو الماضي إلى 7.25 مليار دينار (24 مليار دولار)، في حين انخفضت ودائع الأجل لدى «المركزي» بنسبة 7.4 في المئة في الشهر ذاته لتصل لنحو 1.43 مليار دينار (4.7 مليار دولار).

وأفادت أن أرصدة التسهيلات الائتمانية النقدية المستخدمة للمقيمين (حجم الائتمان المصرفي الممنوح) ارتفعت بيوليو 0.4 في المئة عن مستواها المسجل في يونيو لتبلغ نحو 36.2 مليار دينار (119 مليار دولار) في حين استقر متوسط أسعار الفائدة على سندات الخزينة مدة عام واحد عند 2.75 في المئة.

وذكرت أن تمويل الواردات الكويتية قفز في يوليو الماضي بنسبة 31.8 في المئة ليبلغ نحو 356.4 مليون دينار (1.17 مليار دولار) في حين ارتفع متوسط سعر صرف الدولار مقابل الدينار لشهر يوليو الماضي 0.1 في المئة عن يونيو الماضي ليبلغ 302.5 فلس لكل دولار.

وبينت أن إجمالي قيمة الموجودات انخفض 4.3 في المئة خلال يوليو الماضي إلى 10.4 مليار دينار (34.2 مليار دولار)، في حين انخفض صافي الموجودات الأجنبية لدى البنك المركزي 4.8 في المئة ليسجل نحو 10.1 مليار دينار (33.3 مليار دولار).

- تراجع القيمة المضافة في مجموع القطاعات النفطية بنحو 1942.6 مليون دينار
- عدد السكان يبلغ 4.5 مليون نسمة في 2017 مقابل 4.4 مليون بنهاية 2016
- معدل التضخم في الكويت يسجل تباطؤاً خلال 2017 ليبلغ نحو 1.5 بالمئة

لأبناء وأقارب موظفي البنك

«التجاري» يعلن عن اختتام البرنامج التدريبي الصيفي

المشاركين في البرنامج التدريبي الصيفي

اختتم البنك التجاري الكويتي البرنامج التدريبي الصيفي الذي كان البنك قد نظمه خلال شهري يوليو وأغسطس لأبناء وأقارب موظفي البنك والذين تتراوح أعمارهم بين 16 و 22 عاماً بغرض شغل أوقات فراغهم وإلحاقهم بالتدريب في فروع وإدارات البنك المختلفة.

وقد هدف البرنامج التدريبي الصيفي إلى معايشة الطالبات والطلبة لواقع الحياة المهنية عن طريق مشاركة موظفي البنك في تدريب ميداني وإنجاز بعض الأعمال المصرفية في بيئة العمل المصرفي التفاعلية مما ساهم في إكسابهم خبرات ومهارات جديدة من خلال التعامل مع العملاء والتدريب العملي المكثف. وبمناسبة اختتام البرنامج التدريبي الصيفي، قال صادق عبدالله مدير عام قطاع الموارد البشرية بالوكالة في البنك التجاري الكويتي " أن البرنامج التدريبي الصيفي قد أتاح للطلبة المتدربين الفرصة للإطلاع على كيفية العمل في فروع البنك وإداراته المختلفة فضلاً عن تعريفهم بأساسيات العمل المصرفي من خلال حلقات تدريبية نظرية وعملية" منوهاً بأن تنظيم البنك لمثل هذه البرامج التدريبية يعكس التزام التجاري بالمسئولية الاجتماعية تجاه موظفيه وفئة الطلبة والطالبات الواعدة وكذلك دعمه لهم بتوفير الفرص التدريبية المناسبة لهم.

وعلى هامش توزيع شهادات حضور البرنامج والمكافأة الرمزية على المتدربين، عبر المتدربون عن سعادتهم بالمشاركة في البرنامج التدريبي الذي ساهم بشكل فعال في صقل مهاراتهم وتطوير خبراتهم العملية من خلال التدريب الميداني في فروع وإدارات البنك المختلفة. والبنك التجاري الكويتي إذ يهنئ المتدربين على إتمام تدريبهم بنجاح، فإنه يؤكد على جهوده الرامية إلى بناء المستقبل معهم والتي تترجم على أرض الواقع من خلال البرامج التدريبية التي ينظمها البنك من أجل استقطابهم للعمل في البنك التجاري الكويتي بهدف خلق جيل واعد من المصرفيين الجدد.

ضمن عقدها بناء ست قوارب إرشاد وأربع قوارب للطاقم

جراندويلد لبناء السفن تطلق أول سفينة لشركة نفط الكويت

احتفلت كل من شركة نفط الكويت وشركة جراندويلد لبناء السفن ومقرها دولة الإمارات بتدشين وإنزال السفينة الأولى للدعم البحري ضمن العقد الذي تم توقيعه لبناء ست قوارب إرشاد وأربع قوارب للطاقم لصالح شركة نفط الكويت، في مارس الماضي. وسيتم الانتهاء من تسليم السفن التسع المتبقية في شهر يونيو 2019.

وقد تم تدشين وإنزال أول القوارب الذي تم تصميمه خصيصاً وفق المتطلبات الفنية التي تلبي احتياجات شركة نفط الكويت، قبل الموعد المحدد من دون تأخير، وفق معايير هيئة التصنيف البريطانية "لويدزريجستر" لضمان توفير أعلى معدلات الكفاءة والتشغيل والسلامة.

وخلال حفل تدشين القارب "بحرة"، صرح المهندس. جمال العبكي، المدير العام لشركة جراندويلد قائلاً: "نحن فخورون بتدشين أول القوارب قبل الموعد المحدد بأسبوعين، لأن أي تأخير في تزويد شركة نفط الكويت بالسفن التي تحتاجها لتلبية احتياجات عملائها قد يؤثر بشكل كبير على ريادتنا وثقة عملاؤنا بجودة خدماتنا. وها نحن الآن نقوم بتعويم السفينة بنجاح، ونؤكد لشركة نفط الكويت وكافة عملائنا بأن أهم ما تتميز به شركتنا هو السرعة الكبيرة في تنفيذ المشاريع والالتزام الصارم بمواعيد التسليم، من دون المقايضة على جودة التصنيع وقوة اللحام، لاسيما وأننا نمتلك أكبر مساحة مغطاة لبناء السفن والقوارب في المنطقة، وهو ما يضمن قوة اللحام ومتانته لأنه يكون محمياً من التعرض للرياح أثناء التصنيع، وهو ما يؤثر بشكل كبير على قوة السفينة وعمرها التشغيلي".

وأضاف العبكي: " لقد تطورت الشركة لتصبح واحدة من أهم الشركات رسوخاً وتنوعاً في الخدمات التي تقدمها للقطاع البحري محلياً ودولياً. ونعد جميع عملاؤنا بأن نحافظ على ريادة خدماتنا لأن ما يميزنا حتى يومنا هذا هو الابتكار والإبداع، فنحن نطور تصاميمنا للسفن باستمرار وفقاً لاستهلاكها للوقود وكفاءتها وقدرتها بالإضافة إلى تنوع المهام التي تقوم بها".

ومن جهته، صرح سامي الصواغ، مدير مجموعة العمليات البحرية في شركة نفط الكويت: "يأتي قرار شركة نفط الكويت ببناء عشرة قوارب "للإرشاد والطاقم" في الوقت المناسب، إذ تشهد الأسواق العالمية تحسنا لأسعار البترول، وبالتالي فإن هذا التوسع في أسطول الشركة سيساعدها على استغلال الانتعاش القادم بأقصى درجة لتحقيق العوائد واستيعاب الطلب المتزايد على الطاقة".

وأوضح الصواغ: "وبالتالي فإن هذا التوسع في أسطول الشركة يأتي توافقاً مع خطة الشركة الاستراتيجية بالوصول إلى معدل إنتاج 3.65 مليون برميل من النفط يومياً بحلول عام 2020. ونعتبر أنها ستضيف قيمة كبيرة لمواكبة الاحتياجات الاستراتيجية لخطة مؤسسة البترول الكويتية ولتغطية كافة العمليات البحرية في الموانئ النفطية لدولة الكويت والتأكد من كافة الاستعدادات والجهوزية اللازمة لأعمال مكافحة التلوث النفطي البحري. ولدينا خبره جيدة في التعامل مع شركة جراندويلد حيث قمنا بالسابق وخلال الأعوام القريبة ببناء أربعة قوارب عمل تعمل لدينا الآن بكفاءة وجودة عالية".

تدشين السفينة